

الفصل الثاني

مشكلة روديسيا فى الأمم المتحدة

المبحث الأول:

سياسة الجزاءات فى الأمم المتحدة ضد روديسيا

المبحث الثاني

تطبيق الجزاءات ضد روديسيا

المبحث الثالث:

مدى فاعلية سياسة الجزاءات ضد روديسيا

obeikandi.com

الفصل الثاني

مشكلة روديسيا في الأمم المتحدة

نظرت الأمم المتحدة مشكلة روديسيا منذ فبراير سنة ١٩٦٢ على أثر تظلم قدمه أحد زعماء الحركة الوطنية الروديسية. فاجتمعت اللجنة الفرعية لروديسيا (وهي لجنة خاصة مكلفة بدراسة الوضع فيما يتعلق بتطبيق إعلان منح الاستقلال لعام ١٩٦٠) خلال عامي ١٩٦٢، ١٩٦٣ في لندن مع أعضاء للحكومة البريطانية، وأعلنت الجمعية العامة في قرارها رقم ١٧٤٧ في دورتها السادسة عشر ورقم ١٧٦٠ في دورتها السابعة عشر أن روديسيا إقليم غير مستقل وفقا للفصل الحادي عشر من الميثاق، وطلبت من انجلترا أن تدعو إلى عقد مؤتمر يضم ممثلي جميع الأحزاب السياسية لأعداد دستور جديد لروديسيا ثم حددت الجمعية العامة موقف المنظمة الدولية من مستقبل الإقليم في قرارها رقم ٧٤٢، بأن تبعية الإقليم تنتهي بإحدى سبل ثلاثة: أما أن يستقل، أو أن يدخل في اتحاد بمحض إرادته مع دولة أخرى، أو يندمج في دولة مستقلة^(١).

وعلى أثر فشل اتحاد وسط أفريقيا، نظر مجلس الأمن القضية في سبتمبر سنة ١٩٦٣ بناء على طلب منظمة الوحدة الأفريقية، وحاول إصدار قرار للمحافظة على حقوق الأغلبية الأفريقية، حظر استئثار الأقلية بالحكم، إلا أن انجلترا استخدمت الفيتو ضده^(٢) نظرا لتمسكها في هذه المرحلة بأن المسألة الروديسية أمر يتعلق باختصاصها الداخلي ولا يجوز للمنظمة الدولية أن تتصدى له.

وفى ٦ مايو سنة ١٩٦٥ أعاد المجلس نظر القضية وأصدر القرار رقم ٢٠٢ الذي يطلب إلى كل الدول الأعضاء، وإلى انجلترا بشكل خاص، عدم قبول إعلان الاستقلال من جانب حكومة الأقلية البيضاء ويطلب منها اتخاذ ما من شأنه أن يعوق إصدار مثل هذا الإعلان^(٣).

وكان اهتمام الجمعية العامة بعرقلة إعلان الاستقلال من جانب واحد لا يقل عن اهتمام المجلس في هذا الشأن فوجهت ندائين بهذا المعنى إلى كافة الدول، ويشكل خاص إلى بريطانيا وأحالت الأمر بقرارها رقم ٢٠٢٢ بتاريخ ٥ نوفمبر ١٩٦٥ (4) إلى مجلس الأمن بوصفة موقفا يهدد السلم والأمن الدوليين، ولكنها لم توص بجزاءات معينة وعندما أعلن الاستقلال أدانته الجمعية في نفس اليوم (5)، ويمكن القول أن الفترة من فبراير سنة ١٩٦٢ إلى نوفمبر سنة ١٩٦٥ شهدت اتجاهين متصارعين:

الاتجاه الأول تمثله الأمم المتحدة حيث تحاول تأكيد سلطة المجتمع الدولي واهتمامه بالمشكلة على أساس أنها تهدد السلم الدولي أو بسبيلها إلى ذلك، ولضمان تحقيق الاستقلال بحيث تنتقل السلطة إلى أيدي الأغلبية الأفريقية. ويلاحظ في هذا الصدد أن الميثاق يركز على تحقيق الحكم الذاتي والاستقلال كهدف نهائي يجب أن تسعى إليه الدولة القائمة بالإدارة، إلا أنه لا يحوى أية إشارة تتعلق بالجهة التي يجب أن تنتقل إليها السلطة (6). إلا أن النظرية العامة للميثاق بصدد حق الأمم في تقرير مصيرها، تقضي بأن تنتقل هذه السلطة إلى ممثلي القطاع الأعظم من الشعب، بحيث يعد ضمان تحقيق ذلك مسئولية خاصة قبل الأمم المتحدة تضطلع بها الدولة القائمة بالإدارة نيابة عن المجتمع الدولي.

وقد حاولت الأمم المتحدة تأكيد اختصاصها في نظر المسألة الروديسية استنادا إلى أنها تهم المجتمع الدولي مباشرة ولكنها تقدمت في هذا الاتجاه بالتدرج وبحذر ولذلك اقتصرت قراراتها على مجرد التحذير من تفجر الموقف، وتصوير خطورته البالغة، لكنها ترددت في وضعه بأنه يمثل تهديدا للسلم والأمن الدولى. غير أنه كان واضحا أن الموقف يقترب من نهايته المرتقبة، إلى إعلان الاستقلال من جانب واحد، بالنظر إلى إصرار حزب

الجبهة الروديسية وتقدمه الحثيث نحو هذا الهدف، وتعثر المساعي البريطانية وفشل الضغوط البريطانية وفي قفه، ولذلك أمكن للجمعية العامة في ٥ نوفمبر سنة ١٩٦٥ أن تصف الموقف في قرارها رقم ٢٠٢٢ السالف الإشارة إليه بأنه تهديد للحرية والسلام والأمن في أفريقيا، ذلك الموقف الناجم عن التعاون المتزايد بين روديسيا وجنوب أفريقيا والبرتغال، وأن تطلب من المملكة المتحدة أن تتخذ كل التدابير اللازمة بما فيها استخدام القوة المسلحة لوقف الأعمال القمعية للنظام العنصرى وتسوية الأوضاع الدستورية.

الاتجاه الثاني: ويتمثل في تمسك إنجلترا بأن المشكلة الروديسية أمر داخلى بين إنجلترا ومستعمرتها ولا يجوز تدخل المنظمة في هذا الأمر استنادا إلى المادة ٧/٢ من الميثاق. وأكدت بريطانيا في كل مناسبة أنها وحدها المسؤولة عن تسوية المشكلة^(٧) وأشارت إلى أنها تتحمل المسؤولية السياسية إزاء روديسيا، لكنها لا تمتلك قبلها سلطة قانونية كافية منذ دستور ١٩٢٣، ولا يمكنها بالتالي التأثير على شئونها الداخلية عن طريق التشريع لأن روديسيا تتمتع بالحكم الذاتي، وتقوم بها حكومة مسؤولة، لذا لا تعتبر إقليما غير متمتع بالحكم الذاتي بمفهوم المادة ٧٣ من الميثاق^(٨).

ومنذ إعلان الاستقلال من جانب واحد في ١١ نوفمبر سنة ١٩٦٥ تخلت بريطانيا عن اعتبار مشكلة روديسيا مسألة داخلية، وبادرت بعرضها على مجلس الأمن^(٩). وبذلك نقلتها إلى الإطار الدولى وسلمت نهائيا باختصاص الأمم المتحدة ببحثها، وإن ظلت طوال الوقت تعترف بمسئوليتها الأولى عن تسويتها.

المبحث الأول

سياسة الجزائر في الأمم المتحدة ضد روديسيا

انعقد مجلس الأمن في ١٢ نوفمبر ١٩٦٥ بناء على طلب بريطانيان وأصدر القرار رقم ٢١٦ بناء على مشروع قرار بريطاني، وقد استنكر القرار إعلان الاستقلال من جانب واحد، واعتبره عملاً غير مشروع ودعا كافة الدول إلى عدم الاعتراف بنظام سميث غير الشرعي والامتناع عن تزويده بالأسلحة والمعدات والمواد الحربية، وأن تبذل أقصى جهدها لكي تقطع كل علاقاتها الاقتصادية مع روديسيا بما في ذلك فرض الحظر على البترول ومنتجاته.

وفى ٢٠ نوفمبر ١٩٦٥ أصدر المجلس القرار رقم ٢١٧ الذي أعلن فيه أن إعلان الاستقلال قد أنشأ موقفاً بالغ الخطر، وأن من شأن استمراره تهديد السلم والأمن الدوليين، وطلب من بريطانيا أن تتخذ كافة التدابير المناسبة لإنهاء التمرد، كما طلب من كافة الدول ألا تعترف به ولا تقيم معه علاقات دبلوماسية أو غيرها، وأن تمتنع عن إتيان أي عمل يساعد أو يشجع النظام غير الشرعي، وأن تمتنع بشكل خاص عن إمداده بالأسلحة والمعدات الحربية، وأن تسعى إلى قطع كافة علاقاتها الاقتصادية مع روديسيا، وبأن تفرض حظراً على البترول ومنتجاته. وناشد المجلس منظمة الوحدة الأفريقية أن تعمل كل ما في وسعها للمساعدة في تطبيق القرار بموجب الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة.

وبالنظر إلى افتقار صيغة القرار إلى تحديد واجبات الدول، وعمومية هذه الصياغة واعتباره الموقف مجرد تهديد محتمل للسلم، وليس تهديداً قائماً وبالإضافة إلى عدم إشارته صراحة إلى الفصل السابع، فقد اتجه أغلب الكتاب - بحق - إلى اعتباره توصية غير ملزمة ويرون أنه صدر وفق المادتين ٣٦،

٣٧ فى نطاق الفصل السادس⁽¹⁰⁾ ولكن بعض الكتاب⁽¹¹⁾ يرون أنه يرتب بعض الإلزام بدليل إشارة المجلس إليه فى قراراته اللاحقة، ويذهبون إلى أن القول بغير ذلك يخالف المادة ٢٥ من الميثاق، ويتنافى مع القصد الأساسى للمنظمة فى أن تتمتع قراراتها التى تستهدف ضغطاً بالصفة الملزمة.

وقد تصاعدت سياسة الجزاءات فى الأمم ضد روديسيا من حيث الشدة والنطاق، ومن حيث الإلزام عبر مراحل أربع:

المرحلة الأولى: مرحلة ترقب نتائج الجزاءات البريطانية، لذلك شهدت هذه المرحلة رد فعل عام يتمثل فى رفض مشروعية إعلان الاستقلال والتحذير من أن استمرار اتجاه احتكار الأقلية للسلطة سوف يعد تهديداً للسلم.

وقد انعكس ذلك بوضوح فى العبارات غير القاطعة لقرارى المجلس رقمى ٢١٦، ٢١٧ السالف إيرادهما فقد اكتفى مجلس الأمن فى هذه المرحلة بتأكيد سلطة بريطانيا ومسئولياتها فى روديسيا وعدم مشروعية إعلان الاستقلال من جانب واحد. ويلاحظ فى هذا الصدد أن القرار ٢١٧ تضمن دعوة صريحة لكافة الدول بأن تتمكن بريطانيا من القيام بمسئولياتها فى إنهاء التمرد وإعادة الشرعية فى روديسيا، وهذه الدعوة لا علاقة لها بالإجراءات التى يوجه المجلس إلى اتخاذها بموجب المادة ٤١⁽¹²⁾.

المرحلة الثانية: مرحلة الجزاءات الاختيارية مع استمرار دعم جهود بريطانيا، بدأت بصدور القرار رقم ٢١٢ فى ٩ أبريل سنة ١٩٦٦ فى أعقاب محاولة قامت بها السفينة جواناه (Joana V)⁽¹³⁾ لكسر الحظر على البترول المفروض على روديسيا.

ومعلوم أن قرارى مجلس الأمن ٢١٦، ٢١٧ لم يفرضا حظراً بالمعنى القانونى الدقيق وإنما بادرت بريطانيا نفسها، كما أسلفنا إلى فرض الحظر منذ ١٧ ديسمبر ١٩٦٥ ولذلك سارعت إلى مجلس الأمن تطلب تفويضاً باتخاذ

الإجراءات اللازمة لأحكام تنفيذه وتقدمت بمشروع القرار (القرار ٢٢١) (14) الذي أكد أن الموقف المترتب على انتهاك حظر البترول يعد تهديدا للسلم (15)، ورخص للحكومة البريطانية أن تمنع وصول السفن التي يعتقد - بدرجة معقولة - أنها تنقل بترولاً عبر ميناء بيراء، إلى روديسيا ولو بالقوة عند اللزوم، كما ناشد القرار البرتغال العمل على عدم السماح بحصول روديسيا على البترول عن طريق ميناء بيراء، وبوصول أي بترول إليها عبر الأنابيب الموصلة بين بيراء وروديسيا.

ونحن نتفق مع الرأي الغالب بين الكتاب (16) في أن هذا القرار يدخل في إطار الفصل السادس، وأنه من قبيل التوصيات، ولا يتمتع بقوة ملزمة.

وفي منتصف مايو سنة ١٩٦٦ قدم مشروع قرار في المجلس يطالب بتطبيق الفصل السادس لمنع الامدادات إلى روديسيا وبصفة خاصة البترول ومنتجاته إلا أن المشروع لم يحز على الأغلبية المطلوبة. (17)

وفي ١٧ نوفمبر سنة ١٩٦٦ أصدرت الجمعية العامة القرار رقم ٢١٥١ الذي طلبت فيه من بريطانيا اتخاذ إجراءات عاجلة وفعالة لمنع وصول جميع المنتجات ومن بينها البترول والمنتجات البترولية - إلى روديسيا. وفتت الجمعية من جديد نظر المجلس إلى الموقف الخطير في روديسيا وحثته على أن يقرر تطبيق إجراءات القمع المنصوص عليها في الفصل السابع.

المرحلة الثالثة: مرحلة الجزاءات الانتقائية الإلزامية Mandatory

Selective Sanctions وتضمنها قرار مجلس الأمن رقم ٢٣٢ في ٦ ديسمبر سنة ١٩٦٦ وتتسم بصفتين: الصفة الأولى، الطابع الإلزامي.

فلأول مرة في تاريخ الأمم المتحدة يشير المجلس إلى أنه يعمل وفق المادتين ٣٩، ٤١ (18) وأن الموقف يهدد السلم والأمن الدولي، وأنه (يتعين) على الدول الأعضاء تنفيذ ما يقرره بموجب التزامهم في المادة ٢٥، وأن

رفضهم اخفاقهم فى تنفيذه يعد انتهاكا صريحا لهذا الالتزام. كما أنه يتعين على الدول غير الأعضاء بموجب المادة الثانية أن تصرع بما يقرر، متطلبا من جميع أعضاء الأمم المتحدة، والوكالات المتخصصة أن يحيطوا الأمين العام للأمم المتحدة بما اتخذوه من إجراءات تنفيذًا لهذه القرار.

وواضح مما تقدم أن القرار قد ابرز بغير لبس الصفة الإلزامية للجزاءات تميزها لها عن الطابع الاختيارى الذى اتسمت به قراراته فى المرحلة السابقة.

الصفة الثانية: الطابع الانتقائى

إذ تستهدف اتخاذ إجراءات معينة فى قطاعات معينة.

وقد تضمن القرار سلسلة من التدابير تتصل بالواردات والصادرات بين روديسيا والدول الأخرى، وقطاع المال والاقتصاد الداخلى فى روديسيا وتشمل:

(١) تدابير تتعلق بصادرات روديسيا إلى الخارج حيث يلزم الدول بأن تمتنع عن:

* استيراد تسعا من المنتجات الروديسية هى الحديد والكروم والفحم والسكر والطباق والنحاس ومنتجاته والجلود والفراء.

* كافة المعاملات التى يقوم بها رعاياها بصدد المنتجات السابقة بما فى ذلك منعهم من نقل أرصنتهم إلى روديسيا.

* نقل أى من المنتجات السابقة فى سفن أو طائرات هذه الدول.

(٢) تدابير تستهدف واردات روديسيا من الدول الأخرى وهى:

* أن تحظر الدول على رعاياها القيام بأى نشاط يتصل ببيع أو إرسال أسلحة وذخائر وطائرات عسكرية ومركبات حربية ومعدات ومواد تلزم لصناعة وصيانة السلاح والذخائر إلى روديسيا وأن تحظر عليهم أيضا القيام

بأى نشاط فى مجال تمكين روديسيا من صناعة وتجميع قطع الطائرات
والمركبات وصيانتها.

* أن تمتنع عن إمداد روديسيا بالبتروول أو منتجاته.

(٣) تدابير تستهدف العون الاقتصادى والمالى الذى تتلقاه روديسيا:

فقد طلب مجلس الأمن من كافة الدول أن تمتنع عن تزويد النظام
العنصرى غير الشرعى بأية مساعدة مالية أو اقتصادية.

المرحلة الرابعة: مرحلة الجزاءات الإلزامية الشاملة:

Comprehensive Mandatory Sanctions

تبدأ بقرار المجلس رقم ٢٥٣ فى مايو سنة ١٩٦٨ وعززتها قراراته
اللاحقة، وأهم ملامحها وفقا للقرار المذكور ما يلي:

(أ) الصفة الملزمة للجزاءات.

(ب) الطبيعة الشاملة للجزاءات.

نص القرار على وجوب اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة عدا استخدام القوة،
لعزل نظام سميث، وإخضاعه، أو إسقاطه، وهذه هى المرة الأولى التى يشير
فيها المجلس إلى هدف صريح ومحدد لجزاءاته. ويلاحظ أن القرار استهدف
دعم كفاح شعب روديسيا قانونيا وماديا ومعنويا وتأكيد حقه فى الكفاح لتقرير
مصيره فى الحرية والاستقلال.

(ج) إنشاء جهاز متخصص للإشراف على متابعة تطبيق الجزاءات.

وقد تطلب الأمر الدخول فى مرحلة الجزاءات الشاملة الإلزامية القائمة
على القرار المذكور عندما اتضح عدم جدوى الجزاءات السابقة فى تحقيق
أهدافها وإزاء قيام السلطات الروديسية بإعداد عدد من الوطنيين الأفارقة فى
مارس ١٩٦٨، ولذلك طالب ممثلوا ٣٦ دولة أفريقية فى ١٢ مارس سنة
١٩٦٨ بعقد جلسة عاجلة لمجلس الأمن لبحث الموقف الناجم عن فشل

الجزاءات الانتقائية التى نص عليها القرار رقم ٢٣٢، وطالبوا بتطبيق الفصل السابع. وطالبوا باستبدال الجزاءات الانتقائية بأخرى شاملة⁽¹⁹⁾.

واستجابة لطلب المجموعة الأفريقية أصدر المجلس بتاريخ ٢٩ مايو ١٩٦٨ بناء على مشروع قرار بريطاني القرار رقم ٢٥٣ بالإجماع⁽²⁰⁾ الذى أقر فيه بفشل الجزاءات السابقة مسجلا قلقة العميق لعدم امتثال الدول للقرار رقم ٢٣٢، ومؤكدا المسئولية الأولى لبريطانيا عن تمكين شعب روديسيا من تقرير مصيره وتحقيق استقلاله، مشيرا بشكل خاص إلى مسئولياتها عن معالجة الوضع القائم فى روديسيا والذى يعتبره المجلس تهديدا، كما طالب القرار أن تتخذ بريطانيا فورا⁽²¹⁾ كافة الإجراءات الفعالة اللازمة لإنهاء التمرد وتمكين شعب روديسيا من التمتع بحقوقه وفقا للميثاق. وقرر المجلس عدة إجراءات بتعين على جميع أعضاء المنظمة اتخاذها بهدف إنهاء التمرد.

وبالإضافة إلى دور بريطانيا الخاص الذى أكده المجلس، فقد طلب من الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة أن تتخذ عددا من الإجراءات التى يستكمل فيها - إلى حد كبير - حلقة الحصار الشامل سياسيا ودبلوماسيا واقتصاديا وماليا حول روديسيا ومنها:

(أ) حظر كل العلاقات التجارية والمالية مع روديسيا عدا بعض المواد الطبية أو التعليمية أو الغذائية لأسباب إنسانية خاصة.

(ب) حظر الاستثمارات سواء قامت بها الدول أو قام بها رعاياها.

(ج) حظر الاتصالات الجوية.

(د) عدم الاعتراف بالجوازات الصادرة عن سلطات روديسيا وهذا الاجراء إدارى وليس إلا نتيجة لعدم الاعتراف بروديسيا كدولة ذات سيادة⁽²²⁾.

(هـ) وقف الهجرة إلى روديسيا حيث يتعين على الدول اتخاذ كافة التدابير لمنع تشجيع أو تأييد أو مساعدة الهجرة إلى روديسيا.

(و) سحب التمثيل القنصلي والتجاري ويستهدف هذا الإجراء استكمال توصية مجلس الأمن فى ١٩٦٥/١/٢٠ (الفقرة الخامسة) بعدم إقامة أية علاقات دبلوماسية أو غيرها مع النظام غير الشرعى.

ويلاحظ أن الإجراءات الواردة فى القرار ليست على سبيل الحصر. وإنما أشارت الفقرة التاسعة منع إلى إمكانية اتخاذ أية إجراءات أخرى فى إطار المادة ٤١. وتأكيدا للصفة الملزمة للقرار أشار فى الفقرة ١١ منه، إلى التزام الأعضاء بتطبيقه بموجب المادة ٢٥، كما أشار فى ديباجته إلى أنه اتخذ بمقتضى الفصل السابع. كما أشار فى الفقرة ١٤ إلى التزام الدول غير الأعضاء بتنفيذه بمقتضى المادة الثانية من الميثاق وطلب من الوكالات المتخصصة ومن المنظمات الدولية الأخرى التى تعد جزءا من نظام الأمم المتحدة ومن الدول الأعضاء بأن تقدم لزاميا المساعدة لتمكينها من حل المشاكل الاقتصادية الخاصة الناجمة عن تطبيق قرار المجلس.

ولا يخفى أن هذا النص يعد تطبيقا للمادة ٥٠ التى تمنح زامبيا حق طلب المساعدة على نحو ما سبق تفصيله لدى دراستنا للجزاءات غير العسكرية فى الأمم المتحدة، ويلاحظ فى هذا الصدد أن الاتحاد السوفىيتي كان قد قدم تعديلا خلال مناقشة هذه الفقرة يقضى بأن الدول التى أخفقت فى اتخاذ الإجراءات الضرورية ضد النظام العنصرى غير الشرعى فى روديسيا، وبشكل خاص الإجراءات المنصوص عليها فى قرارات المجلس والجمعية العامة. يجب أن تتحمل وحدها المسؤولية السياسية عن استمرار وجود ذلك النظام، ومن ثم فعليها أن تقوم بمفردها بتعويض الخسائر المادية غير أن هذا التعديل لم يحز على النصاب اللازم لإقراره⁽²³⁾ وطالب القرار الدول الأعضاء، وخاصة الدول الكبرى التى تضطلع بالمسؤولية الرئيسية عن حفظ السلم والأمن الدوليين، بأن تساعد بشكل فعال فى تنفيذ الإجراءات التى يتطلبها هذا القرار.

ولعل أبرز ما استحدثته هذا القرار هو إنشاؤه بموجب الفقرة ٢٠ لجنة مجلس الأمن التي ستعالج أمرها فيما بعد.

ويلاحظ أخيرا أنه برغم حرص القرار على تأكيد صفته الملزمة في أكثر من موضع كما أسلفنا، إلا أن استخدامه لعدة ألفاظ متباينة⁽²⁴⁾ لدى مخاطبته للدول وبخاصة انجلترا والمنظمات والوكالات المتخصصة دفع بعض الدول⁽²⁵⁾ إلى عدم التسليم بالصفة الملزمة لكل بنوده كما أن بعض الوفود⁽²⁶⁾ أكدت ذلك عند التصويت على القرار في المجلس.

إعلان الجمهورية في روديسيا:

عندما أعلنت روديسيا النظام الجمهوري بادر مجلس الأمن بتشديد نظام الجزاءات، فأصدر في ١٨ مارس عام ١٩٧٠ القرار رقم ٢٧٧⁽²⁷⁾ الذي أكد فيه استمرار الإجراءات التي اتخذها بموجب قراراته السابقة ضد روديسيا ويعرب عن قلقه العميق إزاء مساعدة البرتغال وجنوب أفريقيا لنظام روديسيا غير الشرعي مجددا اعترافه بشرعية نضال الشعب الروديسي لنيل حقوقه ومؤكدا أن الموقف في روديسيا يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين رمشيرا إلى أنه أصدر هذا القرار بموجب الفصل السابع من الميثاق.

واستتكر القرار الإعلان غير الشرعي للجمهورية، وقرر أنه يتعين على الدول الأعضاء عدم الاعتراف بهذا النظام أو تزويده بأية مساعدة وطلب إلى الدول الأعضاء أن تطبق مبدأ عدم الاعتراف في تشريعاتها الداخلية.

كذلك أكد القرار من جديد، مسئولية بريطانيا الرئيسية عن تمكين شعب زمبابوى من ممارسة حقه في نيل استقلاله وتقرير مصيره وفقا لميثاق الأمم المتحدة. واستتكر القرار سياسة حكومتى جنوب أفريقيا والبرتغال لاستمرارهما في الاحتفاظ بعلاقات سياسية واقتصادية وعسكرية وغيرها مع النظام غير الشرعي في روديسيا وهو ما يعد انتهاكا لقرارات الأمم المتحدة

فى هذا الشأن، كما طلب منهما أن تسحب فوراً قواتهما العسكرية التى تساعد النظام غير الشرعى فى روديسيا على قمع الوطنين الأفارقة.

وطلب القرار من الدول الأعضاء أن تتخذ إجراءات أشد إحكاماً لمنع رعاياها من التحايل على قرارات مجلس الأمن فى هذا الشأن.

كما أشار إلى أنه يتعين على الدول الأعضاء بموجب المادة ٤١ أن تتخذ الإجراءات التالىين. بغية إنهاء التمرد، وهما:

(أ) القطع الفورى لجميع العلاقات الدبلوماسية والقنصلية والتجارية والعسكرية وغيرها، إن وجدت مع نظام روديسيا غير الشرعى وإنهاء أى تمثيل معه.

(ب) القطع الفورى لجميع وسائل الاتصال⁽²⁸⁾ الموجود مع روديسيا أو غير إقليم روديسيا. وطلب القرار من بريطانيا بشكل خاص أن تنهى جميع العقود والاتفاقيات التى تحتفظ بموجبها مع روديسيا بتمثيل قنصلى أو تجارى أو غيره من صور العلاقات. وطلب القرار من الدول الأعضاء أن تتخذ جميع التدابير الممكنة فى إطار المادة ٤١ بما فى ذلك الإجراءات المشار إليها فى هذا القرار.

ودعا القرار الدول الأعضاء إلى طرد روديسيا من الوكالات المتخصصة ويلاحظ فى هذا الصدد أن القرار يخاطب الدول وليست الوكالات المتخصصة مباشرة كما حث أعضاء كافة المنظمات الدولية والإقليمية على طرد روديسيا منها وعدم قبولها فيها. وقد أكد القرار - كسابقه - على ضرورة دعم نضال الشعب الروديسى مادياً ومعنوياً ومساعدة لاجئيه وضحايا القمع، وتعويض زامبيا عما لحقها من أضرار اقتصادية وخاصة من جراء تطبيقها للجزاءات. وأكد كسابقه أيضاً على دور الدول الكبرى فى المساعدة على تنفيذ دور الدول غير الأعضاء فى ضوء المادة ٦/٢.

وكلف القرار في فقرته رقم (٢١) لجنة مجلس الأمن الخاصة بالجزءات بما يلي:

(أ) فحص التقارير التي يقدمها الأمين العام بشأن القرار.

(ب) أن تطلب من الدول الأعضاء أية معلومات تكميلية تراها ضرورية للقيام بواجبها بشأن التطبيق الفعال لأحكام القرار على أن تقدم تقريراً بذلك إلى مجلس الأمن.

(ج) أن تدرس الوسائل التي تمكن الدول من التطبيق الفعال لقرارات مجلس الأمن المتعلقة بالجزءات ضد النظام روديسيا غير الشرعي، وأن تقدم توصيات للمجلس في هذا الصدد.

كما طلب القرار من بريطانيا بوصفها الدولة القائمة بالإدارة أن تستمر في تقديم أقصى مساعدة ممكنة للجنة. كذلك طلب من الدول والوكالات المتخصصة أن تقدم للمعلومات التي قد تطلبها اللجنة بموجب هذا القرار.

والواقع أنه تحقق بهذا القرار العزل الكامل لنظام روديسيا غير الشرعي، ووسعت بموجبه سلطات اللجنة الخاصة بالجزءات التي كلفت بتقديم مقترحات حول تعزيز نظام للجزءات.

ورغم اختلاف الصيغ التي استخدمها القرار في مخاطبة الدول والوكالات المتخصصة، والمنظمات الدولية، إلا أنه لا شك لدينا في قوته الملزمة بالنظر إلى تقريره بأن الموقف يهدد السلم والأمن الدوليين فهو وإن لم يشير إلى المادة ٣٩ إلا أنه من الواضح أن الموقف بعد إعلان الجمهورية أصبح أكثر تدهوراً وتهديداً للسلم عن ذي قبل⁽²⁹⁾ أما أشارته إلى أنه اتخذ بموجب الفصل السابع فإن هذه الإشارة تخيره بين إصدار قرارات أو توصيات. وكذلك في ضوء إشارته إلى المادة ٤١، لعل الاعتبار الأهم الذي يسبغ الصفة الملزمة على القرار أنه

يعالج وضعا أكثر ترددا من سابقة، كما أنه لم يضيف التزامات جديدة وجوهرية، ولذلك لا يتصور أن يكون أقل من سابقة في صفته الملزمة (30).

وتجدر الإشارة إلى أنه طرح منذ البداية أسلوب لتحقيق هدف محدد وهو إنهاء التمرد في روديسيا ويعبر كل منهما عن اتجاه معين. ويتمثل الأسلوب الأول في ممارسة عدد من الضغوط الاقتصادية والدبلوماسية والأدبية وهو الذي تمسكت به بريطانيا وحملت المجلس على الأخذ به ولكنه فشل باعتراف لجنة المجلس والمجلس نفسه والجمعية العامة.

أما الأسلوب الثاني في تحقيق الهدف المذكور والذي أصرت عليه الدول الأفريقية بوجه خاص، فيقضي باستخدام القوة العسكرية لتحقيق ذلك الهدف. ولكن بريطانيا أوضحت صعوبة استخدام القوات البريطانية ضد حكم أيان سميث الذي استقل عنها وكون جيشا خاصا به ولم تعد بلاده مستعمرة ومن ثم سيعد العمل العسكري ضد روديسيا بمثابة غزوها.

وقد استمر الصراع بين الأسلوبين سواء على مستوى الكمنولث أو في داخل الأمم المتحدة حيث أصرت الدول الأفريقية على استخدام القوة كحل للمشكلة في معظم مشروعات القرارات في المجلس بحيث أصبح موقفا ثابتا لها منذ سنة ١٩٧٠ (تاريخ إعلان الجمهورية في روديسيا) واستخدمت بريطانيا وأبنتها الولايات المتحدة حق الفيتو ضد محاولات الدول الأفريقية في مجلس الأمن وخاصة في ١٠ يناير سنة ١٩٧٠، وفي ٤ فبراير سنة ١٩٧٢ وفي ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٧٢، وفي ٢٢ مايو سنة ١٩٧٣ (31).

وبينما تفوق الموقف البريطاني على الموقف الأفريقي في مجلس الأمن ساد الأخير في الجمعية العامة التي عبرت عن اقتناعها بأن استخدام القوة هو الحل الوحيد للمشكلة (32).

المبحث الثاني

تطبيق الجزاءات ضد روديسيا

يلاحظ أن قرارات مجلس الأمن بشأن روديسيا قد خاطبت كلا من أعضاء الأمم المتحدة والأمم وأعضاء الوكالات المتخصصة والوكالات المتخصصة ومنظمة الوحدة الأفريقية، كما أشارت بشكل خاص إلى المسؤولية الخاصة لبريطانيا باعتبارها الدولة القائمة بالإدارة، وإلى المسؤولية الرئيسية لأعضاء مجلس الأمن الدائمين في مجال حفظ السلم والأمن الدولي. وسنعالج مجلس الأمن الدائمين في مجال حفظ السلم والأمن الدولي. وسنعالج في هذا المبحث تطبيق الجزاءات عن طريق فروع الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها فقط حيث سبق الإشارة إلى تطبيق منظمة الوحدة الأفريقية والوكالات المتخصصة للجزاءات وحيث لا ترى أهمية للإشارة إلى المسؤولية الخاصة للأعضاء الدائمين، أما المسؤولية الخاصة لبريطانيا فسنعالج ملولها لدى تصدينا لبعض المسائل القانونية المترتبة على تطبيق الجزاءات فيما بعد.

أولاً: دور فروع الأمم المتحدة في تطبيق الجزاءات

أبرزت قضية روديسيا أمرين هاميين:

أولهما: الدور النشط للأمين العام (33)

ثانيهما: تنسيق الجزاءات في نطاق مجلس الأمن عن طريق لجنة المجلس الخاصة بالجزاءات.

(1) دور الأمين العام:

ويلاحظ أن قرارى المجلس رقم ٢١٦، ٢١٧ فى نوفمبر سنة ١٩٦٥ لم يتطلب من الدول إبلاغ ما اتخذته من إجراءات تطبيقاً لهما بسبب الطابع الاختيارى للإجراءات التى تقررت بموجب القرار ٢/٧ أما القرار رقم ٢٣٢

لعام ١٩٦٦ الذى تطلب من الدول أعضاء الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة أن تبلغ الأمين العام بما اتخذته من إجراءات فى سبيل تطبيق فقرته الثانية التى تطلبت اتخاذ عدة إجراءات انتقائية بشكل ملزم على أن يبلغ الأمين العام بدوره مجلس الأمن بمدى التقدم فى تطبيق القرار.

كما كلف الأمين العام بدور مماثل بموجب الفقرتين ١٨، ١٩ من القرار ٢٥٣ لعام ١٩٦١ (34).

(٢) لجنة مجلس الأمن بشأن الجزاءات:

تضمن القرار رقم ٢٥٣ إنشاء اللجنة استنادا إلى سلطة مجلس الأمن بموجب المادة ٢٨ من لائحة إجراءاته الداخلية، وحدد القرار مهمة هذه اللجنة فى أمرين هما:

- (أ) فحص التقارير التى تقدم للأمين العام حول تطبيق القرار المذكور.
 - (ب) طلب معلومات من أعضاء الأمم المتحدة أو الوكالات المتخصصة عن الوضع التجارى بينهم وبين روديسيا والنشاطات التى يمارسها رعاياهم، والأقاليم التى يمكن أن تساعد على التهرب من الإجراءات المقررة بالإضافة إلى المعلومات الأخرى التى تراها اللجنة ضرورية للقيام بواجبها.
- وطلب القرار من المملكة المتحدة بوصفها الدولة القائمة بالإدارة أن تقدم للجنة أقصى مساعدة ممكنة وأن تزودها بأية معلومات تتلقاها لضمان التنفيذ الفعال والكامل لقرارى المجلس رقم ٢٣٢ لعام ١٩٦٦ ورقم ٢٥٣ لعام ١٩٦٨ كما طلب القرار من جميع أعضاء الأمم المتحدة وأعضاء الوكالات المتخصصة ومن الوكالات المتخصصة نفسها، أن تزود اللجنة بما قد تطلبه من معلومات وهى بصدد تنفيذ هذا القرار.

والواضح أن اللجنة لم تمنح سلطة اتخاذ القرار وليس لها سوى فحص تقارير الأمين العام، كما أن من حقها أن تطلب معلومات تكميلية من الدول.

ولما لم يتضمن القرار أى إشارة إلى تشكيل اللجنة فقد كان أمام المجلس إما أن يشكلها من كل أعضائه (35) أو من عدد محدد منهم، وقد لجأ المجلس إلى هاتين الطريقتين فى فترات مختلفة إذ شكلت اللجنة فى البداية من عدد محدود وضم ممثلى الجزائر والولايات المتحدة وفرنسا والهند وبارجواى، بريطانيا والاتحاد السوفييتى (36). ويلاحظ أن المجلس عاد فى أغسطس ١٩٦٩ إلى نظام اللجان التى تضم كل أعضاء المجلس بحيث يمثل جميع الأعضاء فى الأحوال كلها هذا الصين الوطنية حيث كان احتمال طردها من الأمم المتحدة قائما باستمرار. وقد روعي أن تمثل فى اللجنة دول العالم الثالث. ورأسها فى البداية المندوب الهندى ثم الباكستاني ثم تقرر بعد ذلك أن تسند رئاستها إلى كل وفد لمدة شهرين حسب الترتيب الأبجدي الانجليزي لأسماء الدول.

وينحصر عمل اللجنة- كما أوضحنا- فى فحص تقارير الأمين العام المتعلقة بمواقف الدول من تطبيق الجزاءات ثم استكمال ما تراه من جوانب الموضوع يطلب مباشر من الدول والوكالات المتخصصة المعلومات فى هذا الشأن ووسعت مهمتها بعد ذلك بحيث تدرس الوسائل التى تمكن الدول من تطبيق قرارات الجزاءات بشكل أكثر فعالية وأن تقدم تقارير للمجلس فى هذا الشأن متضمنة ما تراه من توصيات.

وجلسات اللجنة سرية، ما لم يقرر أعضاؤها خلاف ذلك، إلا أنها عقدت اجتماعا علنيا واحدا (الاجتماع رقم ١٧٥/١١/١٩٧٣) بناء على طلب المندوب السوداني لكى تظهر للرأى العام استمرار اهتمامها بمسألة روديسيا ودعيت إلى هذا الاجتماع جميع الشخصيات الهامة، والوفود، والصحافة وممثلو الوكالات المتخصصة. (37)

ولجنة الجزاءات بوصفها جهازا للإشراف والمتابعة والتنسيق بشأن تطبيق الجزاءات، إجراء معروف ومألوف في الأمم المتحدة⁽³⁸⁾، والمنظمات الدولية الأخرى⁽³⁹⁾ وكذلك في عصابة الأمم⁽⁴⁰⁾.

أهمية عمل اللجنة:

لعبت اللجنة دورا هاما في سياسة الجزاءات من حيث متابعة تطبيق الدول لها والكشف عن ثغرات هذا التطبيق، ومحاولات سد هذه الثغرات وبذلك أصبحت جهازا استشاريا فنيا مفيدا لمجلس الأمن يأنس إلى توصياتها لدى اتخاذ قراراته في هذا الشأن⁽⁴¹⁾.

فلكي يسهل على سلطات الجمارك في الدول الأعضاء فحص البضائع والتأكد من منشئها ليتسنى لها أبطال الوثائق الصادرة عن روديسيا وموزمبيق وانجولا وجنوب افريقيا (تنفيذا لقرار المجلس ٣١٨) قامت اللجنة بإصدار دليل يضم معلومات وافية عن التوثيق وإجراءات التخليص اللازمة للكشف عن الأصل الحقيقي للمنتجات وطرق مصادرتها وإيداع أثمانها في صندوق خاص Special Fund أنشئ للمساعدة على تطبيق الجزاءات⁽⁴²⁾ بناء على توصية اللجنة بموجب قرار المجلس رقم ٣٣٣ لعام ١٩٧٣ كذلك أصدرت اللجنة قائمة بأسماء الخبراء في هذا المجال الذين يمكن للدول أن تستعين بهم في إجراء التحريات اللازمة. وقد أوضحت اللجنة أن مهمة الخبراء تتمثل في مساعدة الحكومة المعنية في تحديد الأصل الحقيقي لبعض البضائع خاصة خام الكروم وغيره من المنتجات والسلع الواردة من منطقة أفريقيا الجنوبية وخاصة من جنوب أفريقيا وموزمبيق وانجولا، وذلك باستخدام أساليب التحليل الكيماوى وغيرها للتأكد من صحة الوثائق المرفقة بالبضائع وأشارت مذكرة اللجنة التى أرسلت للدول في هذا الصدد في ٧ سبتمبر ١٩٧٣ إلى أنه من

المرغوب فيه أن يمكن هؤلاء الخبراء من الاستعانة بخبرات المؤسسات الوطنية للتسهيلات المعملية (43).

وقد قامت اللجنة بإعداد قوائم وافية عن هيكل التجارة بين روديسيا والدول الأخرى بالتعاون مع المكتب الإحصائي في الأمانة العامة، كما وضعت نظاما يكفل الحصول على المعلومات اللازمة في هذا الشأن بسرعة وكفاءة/ كما أنها أقامت نظاما لمتابعة مواقف الدول التي لا تطبق الجزاءات، وأعدت قائمة بأسماء الشركات والأفراد الذين ينتهكون هذه الجزاءات. (44)

لجنة الأمم المتحدة، ولجنة العصابة:

(1) المناسبة: شكلت لجنة العصابة بصدد تطبيق الجزاءات ضد إيطاليا عام ١٩٣٦/٣٥ كما شكلت لجنة الأمم المتحدة بمناسبة تطبيق الجزاءات ضد روديسيا منذ عام ١٩٦٨.

(2) تبعية اللجنة: في الأمم المتحدة شكل مجلس الأمن لجنة الجزاءات باعتباره مسئولاً عن تطبيق نظام الجزاءات. أما في العصابة فقد لاحظنا أنه على الرغم من أن مجلس العصابة هو الجهاز المختص بصدد الجزاءات، إلا أن الجمعية هي التي أنشأت لجنة الجزاءات وأشرفت على سير العمل بها.

(3) من حيث التشكيل: شكلت لجنة الأمم المتحدة - بشكل عام - من كل أعضاء المجلس - خاصة الأعضاء الدائمين، أما لجنة العصابة فضمنت كل أعضاء العصابة ماعدا إيطاليا.

(4) المهمة والاختصاص: مهمة لجنة العصابة أن تبحث وتسهل التنسيق بين الإجراءات المزمع اتخاذها من قبل الدول وأن تلفت نظر المجلس أو الجمعية عند الضرورة، إلى المواقف التي تتطلب النظر، وأن تقوم على مراجعة التشريعات التي أصدرتها الدول لتطبيق الجزاءات.

وقد نوقشت طبيعة لمة العصابة ونطاق اختصاصها في أول اجتماع لها في ١١ أكتوبر ١٩٣٥، واتجه الرأى إلى اعتبارها مؤتمرا له صفة تشريعية وأسمها " مؤتمر الدول أعضاء العصابة بشأن تطبيق المادة ١٦ " (45) وكانت تعد نظريا بمثابة جهاز تابع للجمعية (46).

أما لجنة الأمم المتحدة فمهمتها تجميع وفحص المعلومات (ومن مصادرها تقارير الأمين العام) حول ما اتخذته الدول، وعلاج هذه الحالات، وإبلاغ ذلك إلى المجلس والدول بشكل عام، والدول المعنية بشكل خاص، كما يمكنها طلب معلومات إضافية لاستكمال الصورة أو للتثبت من إبلاغ انتهاك معين. ومهمة اللجنة قاصرة على حالة روديسيا. وقد أصبحت جهازا دائما لمتابعة الجزاءات بصدها.

(٣) العلاقة بين لجنة الجزاءات والأمين العام:

حرصت قرارات مجلس الأمن على التنسيق بين دور الأمين العام ولجنة الجزاءات التي أصبحت هي مركز النقل في نظام متابعة تطبيق الجزاءات (47) وأصبحت تقارير الأمين العام الخاصة بتطبيقات الدول والمنظمات الأخرى للجزاءات أحد مصادر معلومات التي تقوم بفحصها وتقدير تقرير عنها إلى مجلس الأمن وهذا لا يعوق الأمين العام عن مهمته الأصلية في إبلاغ المجلس بما يراه في الموضوع بموجب سلطته في الميثاق.

وفور صدور قرار المجلس، يبادر الأمين العام بنقله إلى الموجه إليهم طالبا ردودهم ثم يعرض على اللجنة ما وصله من ردود، فإذا احتاجت اللجنة إلى إيضاحات نقل ملاحظات عن سلوك الدول في تطبيق الجزاءات، وانتهاكها لقرارات المجلس، تولى الأمين العام مهمة نقل هذه الملاحظات إلى الدول وطلب الإيضاحات منها. وكانت اللجنة قد أعربت في الفقرة ١٣ من تقريرها الأول عن أملها في أن تحيط الأمانة العامة، باستمرار وبكفاءة، بالتطورات

المتعلقة بمهمتها وفقا لقرارات المجلس أرقام ١٩٦٨/٢٥٣، ١٩٧٠/٢٧٧٧٢، ١٩٧٢/٣١٤، وأن تساعد في أية دراسات تقوم بها في هذا الشأن، لكن لم تفتها الإشادة بما تقدمه إدارات الإحصاء والشؤون القانونية في الأمانة العامة من خدمات بالغة الأهمية بالنسبة لعمل اللجنة مما يسهل لها دراسة هياكل التجارة، وتقييم أقر الجزاءات على روديسيا، وتذليل المشاكل القانونية التي تثار إبان التطبيق⁽⁴⁸⁾.

(٤) علاقة اللجنة بمجلس الأمن:

تعد اللجنة جهازا ثانويا يساعد المجلس في النهوض بمهمة تطبيق الجزاءات ضد روديسيا، وعليها أن تحيطه بمدى تطور وتطبيق قراراته، وتقدم إليه ملاحظاتها حول مسلك الدول في تطبيقها. وكذا توصياتها لمعالجة ثغرات التطبيق⁽⁴⁹⁾ بحيث يصل إلى أقصى درجة ممكنة من الفعالية، كما يجوز للجنة أن توصي بطرق التحقيق في بلاغات انتهاك الجزاءات، لكن لا يمكنها أن تنتقد الدول التي ارتكبت بعض الانتهاكات، ولم تطبق بدقة قرارات المجلس⁽⁵⁰⁾ غير أن اللجنة أمكنها في بعض الحالات أن تنشر بعض التقارير التي تتضمن بلاغات عن انتهاك بعض الدول للجزاءات⁽⁵¹⁾ استهاضا للرأى العام، كما أمكنها أن تطلب تفسيراً من بعض الدول حول عدم احترامها لقرارات المجلس أو تطلب توضيحا لبعض الإحصاءات المقدمة منها بشأن مدى تنفيذها، أو تنفيذ غيرها للجزاءات⁽⁵²⁾.

ثانيا: تطبيق الدول للجزاءات ضد روديسيا

ليست الدولة ملزمة بشكل معين من التصرفات للوفاء بالتزاماتها الدولية، لكنها ملزمة بأن يتلاءم قانونها ونظامها الداخلي مع هذه الالتزامات. ولذا تباينت الإجراءات الداخلية التي اتخذتها الدول لتنفيذ قرارات مجلس الأمن الخاصة بالجزاءات.

وقد درج المجلس على عدم إلزام الدول باتخاذ إجراءات تشريعية معينة (53) لكنه يشير بما يراه كفيلا بفاعلية تطبيق الجزاءات. لذلك تعتبر قراراته في هذا الشأن ملزمة للدول إذ من الثابت أن الدول يمكنها أن تنتهج نهجا مخالفا وهذا بذاته لا يبطل تصرف الدولة (54)، ترتب عليها المسؤولية الدولية لإخلالها بواجب قانوني دولي (55).

(1) مدى استجابة الدول لتطبيق الجزاءات ضد روديسيا:

بادرت بعض الدول الأعضاء وغير الأعضاء (56) وبعض الوكالات المتخصصة بالاستجابة إلى قرارى مجلس الأمن رقم ٢١٦، ٢١٧ فى نوفمبر سنة ١٩٦٥ وكانت إيطاليا أول من حظر استيراد السكر والطباق من روديسيا فى ١٠ ديسمبر ١٩٦٥، وتلتها مصر فالمغرب فإسرائيل خلال ديسمبر ١٩٦٥ (57) وأعلنت ٦٦ دولة فى ردها على الأمين العام أنها لا تعترف بنظام روديسيا غير الشرعي وليس لها معه علاقات دبلوماسية، وأنها حظرت صراحة أو ضمنا، تصدير الأسلحة والمعدات والمواد الحربية كما وافقت الدول المنتجة والمصدرة للبتروى على الحظر. كذلك أشار عدد كبير من الدول إلى أنها قطعت علاقاتها الاقتصادية مع روديسيا وأعلنت أخرى أنها ستخفض بشكل متدرج حجم تجارتها معها. ولم يمتنع صراحة عن تطبيق الجزاءات سوى البرتغال وجنوب أفريقيا (58) فمنذ ١٢ نوفمبر ١٩٦٥ أعلن رئيس وزراء جنوب أفريقيا د. فيرورد أن بلاده لن تسهم فى مقاطعة روديسيا وفى ٢٥ نوفمبر ١٩٦٥ أصدر وزير خارجية البرتغال بيانا رسميا أكد فيه أن بلاده لن تطبق هذه الجزاءات نظرا لتكامل اقتصادها مع الاقتصاد الروديسي وعلى أساس أن الجزاءات التى قررها المجلس ليست ملزمة لأنها تفررت بموجب الفصل السادس من الميثاق (59).

وبالنسبة للقرار ٢٣٢ الصادر فى ديسمبر ١٩٦٦ تلقى الأمين العام ردود ١١٥ دولة أعلن ٦٢ منها أنها لم تقم علاقات تجارية مع روديسيا. وأشار ٤١

دولة من بين الباقيين إلى أنها اتخذت إجراءات فعالة، بينما أكتفت سبع دول بإصدار تأكيدات غامضة أنها تساند سياسة المنظمة في هذا الشأن. وقدمت خمس دول إجابات مختلفة بينما لم ترسل ١٦ دولة ردها للأمين العام ومن بينها للصين (60).

ويلاحظ أن محاولات التهريب تركزت على الطباقي، بينما روعي الحظر على البترول ومنتجاته بدقة (61).

وعندما عززت الأمم المتحدة الجزاءات وفرضت العزل الشامل بموجب القرارات ١٩٨٦/٢٥٣، ١٩٢٠/٢٧٧، تلقي الأمين العام ردود ١٠٤ دولة (62) أعلنت ٥٦ منها عدم وجود علاقات تجارية بينها وبين روديسيا، كما أعلنت ٣٨ دولة أخرى أنها اتخذت إجراءات معينة لتنفيذ الجزاءات (63) وبقيت عشر دول بينها ست أعلنت بشكل عام أنها تؤيد سياسة المنظمة (64).

وقد أعلنت عدة دول أنها تواجه صعوبات خلال تطبيق الجزاءات وهي بتسوانا والكنغوا برازفيل، ملاوي، ثم زامبيا، وهي الوحيدة التي اهتم مجلس الأمن بأمرها (65).

الخلاصة:

يتضح مما تقدم أن استجابة الدول لتطبيق الجزاءات لم تكن استجابة جادة بالقدر الكافي، وأدلة ذلك ما يلي:

١- أن قسما كبيرا منها قدم إجابات غير صحيحة ودليل ذلك النتائج العكسية التي أنتها بها سياسة الجزاءات.

٢- أن عددا هاما نسبيا من الدول لم يقطع علاقاته الاقتصادية مع روديسيا خاصة الدول ذات العلاقات الرئيسية معها. بل زادت تسع دول من صادراتها إلى روديسيا منذ ١٩٦٥، ولم ينقص عدد هام من الدول صادراتها أو وارداتها إلا بقدر يسير لا ينكر (66).

٣- لم تواظب الدول على موافاة الأمين العام بالتدابير التي اتخذتها تطبيقا للجزاءات (67) فقد كشف الأمين العام فى تقرير بتاريخ ١١ سبتمبر سنة ١٩٧٢ عن أن ٢٢ دولة فقط من بين ١٣٢ دولة، هى التى أرسلت ردودها عليه (بينها البحرين ومصر والعراق وسوريا) (68).

٤- عدم جدية الولايات المتحدة (69) بل وإعلانها لانتهاكاتها صراحة (70) وتهرب بعض الدول الأفريقية من التنفيذ، ومخالفة البعض مثل مالوى وجنوب افريقيا أما البرتغال وجنوب افريقيا فقد جاهرتا برفضهما لسياسة الجزاءات ضد روديسيا.

(٢) صور تطبيق الجزاءات:

تباينت صور التطبيق بين الدول كما اختلف أسلوب الدولة، وفى الدولة الواحدة، فى تطبيقها من قرار لآخر، وإن أمكن حصر صور التطبيق بوجه عام فى طائفتين:

(أ) طائفة يتطلب سريان القرار فيها اتخاذ إجراء خاص سواء كان تشريعيا أو إداريا.

(ب) وطائفة أخرى تسرى بنشرها والإعلان عنها.

ومن أمثلة الدول التى تطلب نفاذ قرارات مجلس الأمن فيها اتخاذ إجراء داخلى خاص نذكر الولايات المتحدة الأمريكية، حيث أمكن للرئيس الأمريكى استنادا إلى الترخيص الممنوح له بموجب قانون الاشتراك فى الأمم المتحدة UN Participation act الصادر عام ١٩٥٥ بشأن تنفيذ قرارات مجلس الأمن الصادرة فى نطاق المادة ٤١ من ميثاق الأمم المتحدة أن يصدر قرارات بتنفيذها يكون لها قوة القانون بموجب الدستور الأمريكى.

وقد أصدر الرئيس الأمريكى أمرا تنفيذيا لأول مرة بتاريخ ٥ يناير سنة ١٩٦٧، لتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم (٣٢) الصادر فى ديسمبر سنة ١٩٦٦،

ومعنى هذا أن قرارات المجلس لا تسرى في الولايات المتحدة تلقائياً، وإنما ترك أمر تنفيذها من عنقه للرئيس الأمريكي (71).

وفي بريطانيا نفذ قرار المجلس رقم ٢٣٢ بمقتضى Ordars in Council وهو إجراء تستخدمه السلطة التنفيذية وتلزم موافقة البرلمان عليه، وتحدد هذا الإجراء سنوياً بموافقة البرلمان وفي كل مرة (72). كذلك طبقت كندا القرار رقم ٢٣٢ ورقم ٢٥٣ بموجب لوائح خاصة. وحظرت سوازيلاند التعامل مع روديسيا بموجب قانون لعام ١٩٦٨ وقاطعت الداهومي (بنين حالياً) جنوب أفريقيا والبرتغال وروديسيا بموجب مراسيم صادرة عامي ١٩٦٣، ١٩٦٦.

أما السويد فقد طبقت الحظر بموجب القانون السويدي رقم ١٧٨ لعام ١٩٧١ لكن هذا القانون يسمح بتصدير معدات طبية وتعليمية، ويشترط الحصول على تصريح للتصدير بموجب مرسوم ملكي.

وفي فرنسا، طبق القرار ٢٣٢/١٩٦٦ عن طريق إخطار بسيط للمستوردين والمصدرين نشر في الجريدة الرسمية في ٢٥ فبراير سنة ١٩٦٧، أما القرار رقم ٢٥٣/١٩٦٨ فقد صدر بشأنه مرسوم في ٢٣ أغسطس سنة ١٩٦٨ نشر في الجريدة الرسمية في ٢٧ أغسطس سنة ١٩٦٨ نص صراحة على المواد ٢٥، ٣٩، ٤١ من الميثاق، كما أورد نص القرار ٢٥٣. وقد تقرر الحظر بموجب المرسوم الأخير بعد إلغاء الأخطار السابق إلى المستوردين والمصدرين بقرار وزارى بتاريخ ٢٣ أغسطس سنة ١٩٦٨ ويستثنى من الحظر المواد الطبية والتعليمية والإعلامية والمطبوعات. وصدر بقائمة السلع المصرح باستيرادها أو إعادة تصديرها قرار وزارى على أن يسمح بالتجاوز عن المواد الغذائية لاعتبارات إنسانية.

وفي اليونان صدر القانون رقم ٩٥ ونشر في الجريدة الرسمية بتاريخ ١١ أغسطس سنة ١٩٦٧ استكمالاً لمراسيم وقرارات حكومية سابقة، استهدفت

حظر التعامل مع نظام إبان سميث تطبيقا لقرار مجلس الأمن رقم ٢٣٢ لعام ١٩٦٦ كما صدر القانون رقم ٥٤٠ المنشور في الجريدة الرسمية في ١٥ سبتمبر ١٩٦٨ توسيع نطاق الحظر تطبيقا لقرار مجلس الأمن رقم ٢٥٣ لعام ١٩٦٨ (73).

أما فيما يتعلق بضبط نشاط الرعايا خارج حدود الوطن:

١- أصدرت بريطانيا (74) بعض التشريعات التي تضمن التلاؤم مع سياسة الجزاءات وكذلك الحال في الولايات المتحدة (75).

٢- وفي سويسرا يترتب على تعامل شركاتها مع روديسيا حرمانها من الضمانات والتسهيلات التي تقدمها السلطات الفيدرالية لهذه الشركات مقابل مخاطر التصدير.

٣- كما أصدرت يوجوسلافيا قانونا فيدراليا عام ١٩٦٨ يحظر من الاحتفاظ بعلاقات تجارية أو أية علاقات أخرى مع روديسيا، واستندت إلى قانون فيدرالي آخر يتعلق بتبادل السلع والخدمات مع الدول الأجنبية، لكي تحكم الرقابة على نشاط الشركة اليوجسلافية في الخارج.

٤- وتلزم الحكومة النيرويجية العاملين في قطاع النقل والتجارة الخارجية بوضع نص في عقودهم لا يجوز بموجبه أن يستمر النقل إذا كانت هذه العمليات محظورة بموجب قرار مجلس الأمن بالنسبة لنقل البضائع من جنوب أفريقيا وإليها.

٥- أما في بلجيكا فيتطلب التعامل مع جنوب أفريقيا وروديسيا الحصول على تصريح خاص.

المبحث الثالث

مدى فاعلية سياسة الجزاءات ضد روديسيا

حدد مجلس الأمن لسياسة الجزاءات ثلاثة أهداف سياسية⁽⁷⁶⁾ أبرزها إسقاط نظام الأقلية البيضاء غير الشرعي، وبديهي أنه يقصد إسقاط النظام بأكمله ولا يقتصر الأمر على إسقاط إيان سميث أو شخصه، وثانيها إقامة ترتيبات دستورية منصفة للأقارقة وثالثها إزالة تهديد السلم الذي ترتب على الموقف في روديسيا.

وقد تصاعدت سياسة تشديد الجزاءات حتى استكملت حلقاتها النهائية من السوجة العملية بقرار المجلس رقم ١٩٧٠/٢٧٧، فأحكم الحصار الاقتصادي والمالي والاستجاري شاملا نشاط الدول والأفراد والشركات، وأكد على عدم الاعتراف بالنظام وتصرفاته، ومع ذلك أعلنت لجنة الجزاءات ومجلس الأمن، والجمعية العامة بشكل نهائي فشل الجزاءات في تحقيق هدفها المنشود، فما هي مظاهر الفشل وحدوده، وما هي أسبابه الحقيقية؟

الواقع أن سياسة الجزاءات هدفت إلى إسقاط نظام سميث العنصرى بوسيلتين هما عزل ومثل الاقتصاد الروديسي كوسيلة للضغط على النظام من الداخل وإسقاطه، وتخويل بريطانيا حق استخدام القوة لسحق التمرد في روديسيا (قرار مجلس الأمن رقم ٢١٧ في نوفمبر سنة ١٩٦٥ وهو ترخيص لم تستخدمه بريطانيا كما هو معروف).

أما عن الحصار الاقتصادي فقد ثبت فشله، إذ يتضح من عدة مصادر⁽⁷⁷⁾، أن صادرات روديسيا وواراداتها في تزايد مستمر منذ تطبيق سياسة الجزاءات ضدها، أو على الأقل لم تتأثر تجارتها بشكل ملموس، ولكن فشل الحصار الاقتصادي في تحقيق الهدف المنشود من ورائه لا يعني القول بأن الجزاءات لم تكن بغير قيمة أو فاعلية على الأقل من الوجهة النفسية.

وإذا كان المجلس والجمعية العامة قد أكدا في جميع قراراتهما منذ عام ١٩٦٩، على الأقل فشل هذا الحصار في تحقيق أهدافه، فهل كان هناك مبرر لاستمرار الحصار؟

هناك اتجاه يؤيد استمرار الجزاءات على أساس أن استمرار العزل الاقتصادي والنفسي لروديسيا سوف يؤدي ثماره، ولكنه يتطلب وقتاً طويلاً (78) بينما فريق آخر يعارض استمرار الجزاءات على أساس أنها تسبب أضراراً شديدة للدول المجاورة لروديسيا فلا يستفيد من استمرارها سوى روديسيا نفسها، ولا يرى هذا الفريق أملاً في فاعليتها ما لم تقترن بعمل عسكري وبخطوات أخرى أكبر صرامة (79)، وتبدو لنا سلامة وجهة نظر الفريق المعارض لاستمرار الجزاءات لاعتبارين على الأقل.

الاعتبار الأول: إن استمرار الجزاءات يعود بالضرر على الدول المجاورة وعلى الشعب الأفريقي في روديسيا إذ لا يتصور توجيه آثار الجزاءات نحو البيض وحدهم بالإضافة إلى أن استمرارها - مع عدم فاعليتها - يدفع النظام العنصرى إلى التعنت والتميز ضد الأفارقة. كما أن من شأن استمرارها مع تعثرها أن تضعف هبة المنظمة العالمية في نظر الدول الصغيرة. هذه الهبة التي تحرص هذه الدول على دعمها.

الاعتبار الثاني: أنها جزاءات شكلية طالما لا تطبقها الدول التى تتاجر مع روديسيا كما لا تطبقها غالبية الدول خاصة ذات المصالح التجارية مع روديسيا. والواقع أنه لو صح عزم إنجلترا والولايات المتحدة على إسقاط النظام العنصرى لتحقيق ذلك منذ البداية دون الحاجة إلى وضع نظام متدرج للجزاءات ونظام المراقبة تطبيقه يعرف مقدماً أنه لن يطبق ولن يحترم (80).

أسباب فشل الجزاءات:

يمكن أن ترجع فشل الجزاءات فى تحقيق أهدافها إلى ثلاثة أسباب هي:

السبب الأول: عدم جدية التطبيق وعدم عالميته ومظاهر ذلك سياسات بعض الدول الكبرى وخاصة بريطانيا⁽⁸¹⁾ والولايات المتحدة التي تحدى برلمانها ومحاكمها قرارات مجلس الأمن⁽⁸²⁾ وتراخي الدول في تقديم البيانات المطلوبة للأمين العام، وقيام غالبية الدول بشكل أو بآخر بانتهاك الجزاءات، أو عدم تطبيقها لسبب أو لآخر، أو التهرب منها، أو تقديم بيانات خاطئة كما سبق الإيضاح.

السبب الثاني: تردد بعض الدول الأفريقية لأسباب اقتصادية أو سياسية (ملاوى - بتسوانا - لوسوتو) في تطبيق الجزاءات. كما أن البرتغال وجنوب أفريقيا رفضتا تطبيق الجزاءات وقدمتا مساعدة قوية وقامتتا بتغطية محاولات التحايل والتهرب من الجزاءات⁽⁸³⁾.

السبب الثالث: ويتصل بظروف روديسيا نفسها حيث أمكن تعظيم استخدام موارد الاقتصاد الروديسي المتنوعة، ويفضل سياسة التقشف التي أعلنتها الحكومة، والتعبئة الشعبية الداخلية⁽⁸⁴⁾.

وكان لموقع روديسيا الجغرافي أثر هام في تمكينها من التصدي للجزاءات فقد أتاح لها أن تتلقى معونة حلفائها من جنوب أفريقيا وموزمبيق، وأنجولا، كما سمح لها من ناحية أخرى بالضغط على الدول الأفريقية المجاورة⁽⁸⁵⁾ غير أن هذا الموقع لا يتمتع بموانئ أو سواحل بحرية ويمكن أن يكون عاملا حاسما ضد روديسيا لو لم تجاورها جنوب أفريقيا والمستعمرات البرتغالية ولذلك قلت مزايا هذا الموقع باستقلال هذه المستعمرات.

obeikandi.com

هوامش الفصل الثاني

- (1) جورج فيشر، مرجع سابق، ص ٦٢.
- (2) لأول مرة تستخدم بريطانيا الفيتو في مسألة استعمارية، وهي المرة الثانية التي تستخدمه بريطانيا منذ نشأة الأمم المتحدة وقد استخدمته لأول مرة في أزمة السويس عام ١٩٥٠، أنظر روزيه، الجزاءات الاقتصادية ضد روديسيا، مرجع سابق، ص ٢٩.
- (3) امتنعت بريطانيا وفرنسا والاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة عن التصويت.
- (4) أيدته ٨٣ دولة مقابل ٩ دول، وامتناع ١٨ دولة عن التصويت، وتغيب ٧ دول أما إنجلترا فأعلنت عدم اشتراكها في التويت، والواقع إننا لا نجد فرقا بين الامتناع عن التصويت عدم الاشتراك فيه، راجع فاوست، مرجع سابق، ص ١٠٩، ومما يلتفت النظر في هذا القرار أنه رخص لبريطانيا لأول مرة في تاريخ المنظمة الدولية بأن تستخدم جميع التدابير اللازمة بما في ذلك استخدام القوة المسلحة لإطلاق سراح المسجونين السياسيين، وإلغاء التشريعات العنصرية، والقيود التي تحد من النشاط السياسي للأقارعة وإقامة حرية ومساواة في الحقوق السياسية، وتطبيق الديمقراطية الكاملة، ولا يمكن لبريطانيا استنادا إلى هذا الترخيص أن تستخدم القوة المسلحة لمنع الدول الأجنبية من مساعدة روديسيا أو عرقلة جهود بريطانيا إزاء روديسيا.
- (5) قرار الجمعية العامة رقم ٢٠٢٤ بتاريخ ١١/١١/١٩٦٥ أيدته ١٠٧ دولة ولم يعارضة سوى البرتغال وجنوب أفريقيا. أما فرنسا فقد امتنعت كعادتها عن التصويت ولم تشترك إنجلترا كعادتها في التصويت.
- (6) J.S.Bains. Rhodesia and the United Nations, Journal of African and Asian Studies, August 1968. P.1.
- (7) راجع على سبيل المثال تصريح وزير الخارجية البريطانية في مجلس الأمن في ١٣ نوفمبر ١٩٦٥ بينز مرجع سابق ص ٣، وتصريح رئيس الوزراء البريطاني في مؤتمر الكولت ومجلس العموم في ٢٩ يوليو سنة ١٩٦٥، أنظر جورج فيشر، مرجع سابق، ص ٦٠.
- (8) J.S. Bains, op.cit., P.2.
- (9) يتضح من بيان وزير الخارجية البريطاني أمام مجلس الأمن في ١١ نوفمبر ١٩٦٥ وهو يعرض المشكلة أنه استهدف من تدخل الأمم المتحدة أن المشكلة أصبحت تهم العالم وأنه لا يهدف سوى أن يقوم مجلس الأمن بدعم شرعية الإجراءات البريطانية ضد المتمردين "La tache qui pousse dans dans Limmediat au conseil de securiet est de demander a tous ses membres de donner leur appui sans reserve aux, mesures prises par le Royaume- Uni" N.U.C.M., voll, No.11.Dec. 1965, P. 16.

- (10) من ذلك: جورج فيشر، مرجع سابق، ص ٦٤ ليوندى كوال، مرجع سابق، ص ١٠٤
- (11) John W.Halderman, Some Legal Aspects of Sanctions in the Rhodesian question International Law Quarterly, Vol.17 Part 3. July 1968, PP. 688, 690- 691.
- (12) J.E.S.Fawcett, Security Council Resolutions on Rhodesia, B.Y.B.I.L., 1968 P. 113.
- (13) أمرتها الحكومة اليونانية بعدم افراغ شحنتها فى روديسيا ولما لم يقبل ربانها ذلك ألغت الحكومة اليونانية تسجيلها إظهارا للعالم أنها لم تعد تتمتع بالحماية اليونانية Rosalyn Higgins, International Law, Rhodesia and the United Nations, World Today March 1967, P. 95.
- (14) صدر القرار بأغلبية ١٠ وامتناع فرنسا وروديسيا ومالي وبلغاريا عن التصويت واستمرت فرنسا تتمتع عن التصويت بعض الوقت بحجة أن المسألة تخص إنجلترا وحدها واعتبرت تأييدها للإجراءات الدولية تأييدا لإنجلترا وليس للأمم المتحدة، لكنها غيرت موقفها بعد ذلك ويعزى هذا التغيير إلى حرصها على عدم اغضاب الدول الأفريقية، والواقع أن بريطانيا حاولت بهذا القرار أن تضيفي المشروعية على تصرفاتها ومحاولات إحكام جزاءاتها التى سبق أن فرضتها على روديسيا وهذه المشروعية تقدم لها دعما معنويا وقانونيا فى نظر الرأى العام الداخلى والقانون الدولى، وهذا الأسلوب استخدمته الولايات المتحدة لأضفاء الشرعية على تصرفاتها فى كوبا، وضد كوبا والدومنيكان. راجع Inis L.Claude, Collective Legitimization as a Political Function of the U.N.20 International Organization 1966, PP. 367-379, the Changing United Nations, Now York, 1967, PP. 73- 94.
- (15) يؤيد ذلك أيضا: John H. Hpwll, A Matter of International Concern A.J.I.L., Vol 63. P. 779.
- (16) من بين هؤلاء: روزييه، المنظمات الدولية والجزاءات الدولية، ص ٧٤، الجزاءات الاقتصادية ضد روديسيا، مرجع سابق، ص ٣١، هالتمان، مرجع سابق، ص ٦٨٧.
- (17) حصل المشروع على ٦ أصوات وعارضته نيوزيلاند، وامتنع ٨ عن التصويت من بينهما فرنسا والصين والولايات المتحدة وبريطانيا C.M.N.U., No.6, 1966, P.3
- (18) قدمت التعديلات خلال مناقشة القرار ٢٢١ فى ٩ أبريل سنة ١٩٦٦ أشير فيها إلى المادتين ٤١، ٤٢ ولم يؤخذ بها كما أن مندوب نيجيريا قدم فى ١٧ مايو ١٩٦٦ مشروع قرار تشير فقرتاه الثانية والثالثة إلى المادة ٤١ ولكنه لم يحصل على النصاب المطلوب: Repertory of Practice of the U.N.Organs Supplement No.3, Vol.2 op.cit., PP. 234 (foot- note 81), 235.
- (19) راجع نص الرسالة المذكورة فى Repertory of the Practice of the Security Council Supplement 1966- 1968, New York, 1971, P.121.

(20) نص القرار والمناقشات التي سبقت إصداره في Ibid, PP. 120- 124.
(21) تحتفظ بريطانيا دائما على هذه العبارة وتفسرها بأنها تعني "بأسرع وقت ممكن"، راجع جورج فيشر، مرجع سابق، ص ٦٣.

(22) راجع: روزييه، الجزاءات الاقتصادية ضد روديسيا، مرجع سابق، ص ٣٤.
(23) ولذلك أعلن الاتحاد السوفييتي تحفظه على هذه الفقرة ومثيلاتها في القرارات السابقة مؤكدا عدم التزامه بها.

(24) فهو يطلب calls Upon من المملكة المتحدة (فقرة ٢) ويقرر decides في الفقرة الثالثة all States members بتعين عليهم shall أن يمتنعوا، وفي الفقرة الثالثة والرابعة والخامسة والسادسة والسابعة نص مماثل أما في الفقرة الثامنة فإنه يطلب calls Upon من كل أعضاء الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والعمل على منع الهجرة إلى روديسيا ويطلب إلى أعضاء الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة requests اتخاذ كل عمل ممكن وفق المادة ٤١ (الفقرة ٩) وفي الفقرة العاشرة empgasizes الحاجة إلى سحب كل تمثيل تجارى وقنصلى وفى الفقرة الثالثة عشر Urges كل الأعضاء لتقييم العون المادى والمعنوى ويحث غير الأعضاء على العمل وفق أحكام القرار. وفي الفقرة 16 calls: Upon الأعضاء الدائمين.

(25) فقد بررت ١١ دولة من ١٢ احتفاظها بعلاقات قنصلية مع سالزبرى واستمرار هذه العلاقات بالصفة غير الملزومة للفقرة الخاصة بذلك فى القرار (بلجيكا، الدنمارك، والمانيا الغربية، وفرنسا، واليونان، وإيطاليا، وهولندا، والنرويج، والبرتغال، وسويسرا، وأمريكا) وكانت أستراليا وكندا وفنلندا واليابان والسويد وتركيا قد أغلقت قنصلياتها فى سالزبرى منذ نوفمبر ١٩٦٥ ولم ينفذ قرار ٢٥٣ / ١٩٦٨ سوى النمسا، راجع روزييه، المنظمات الدولية والجزاءات الدولية، مرجع سابق، ص ٩٢ هامش ١٠.
(26) الوفدان الإنجليزى الأمريكى.

(27) اتخذ بناء على مشروع قرار فنلندى يوفق بين مشروع قرار أفريقي يطالب باستخدام القوة واسقطته بريطانيا باستخدامها القيتو ضده وقدمت مشروعا بديلا. وفاز المشروع الفنلندى بأربعة عشر صوتا بغير معارضة وامتناع أسبانيا عن التصويت، أنظر: أندرو بويد، مرجع سابق، ص ٢٥٨-٢٦٢.

(28) حاولت الجمعية العامة تعزيز هذا النص بقرارها بتاريخ ١٩٧٢/١٢/٧ الذى صدر بأغلبية ٨٠ صوتا ضد ٤ وامتناع ٢٣ عن التصويت.

(29) لأن إعلان الجمهورية أبرز وضعها قانونيا لروديسيا على خلاف وضعها القانوني الغامض الذى أعقب إعلان الاستقلال عام ١٩٦٥. ومن شأن إعلان الجمهورية تسهيل

اعتراف الدول بها مما يعمق المشكلة ويزيدها تعقيدا بالنسبة لحق الأغلبية الأفريقية في الحكم ويقضي على الأمل في المضي إلى هذا الهدف بالضغط القانوني والسياسي كما يعزز الاتجاهات العدوانية للنظام العنصرى وقدرته على البطش في الداخل، راجع: في القيمة القانونية لإعلان الجمهورية، H.H.Marshall, "the Legal Effects of U.D.I.", I.C.L.Q., Vol 17, 1968, P. 110333.

(30) راجع الرأى المخالف فى: Pierre Michel Eisemann, Les Sanctions Contre la Rhodesie, op.cit., P. 74, Footnote 56.

(31) Charles Rousseau, Chronique des Faits, R.G.D.I.P., No. 1 1974, P. 281.

(32) راجع على سبيل المثال: قرار الجمعية رقم ٢٣٨٣ فى ١١/٧/١٩٦٨ والقرار رقم ٢٥٠٨ فى ١١/٢١/١٩٦٩، ورقم ٢٦٥٢ فى ١٢/٣/١٩٧٠، ورقم ٢٧٦٥ فى ١١/١٦/١٩٧١ وقراراتها اللاحقة فى هذا الشأن.

(33) فبدلا من أن يطلب الأمين العام من الدول مده بما اتخذوه من إجراءات، تحول دوره إلى ما يشبه محاسبتهم حيث رصد الدول التى لم ترد واستعمل ردها، وأمكنه أن يبعث للدول بنماذج استفساره مفصله، راجع جان كومباكو، مرجع سابق، ص ٣٣٢-٣٣٣.

(34) يرى دافيد روزييه أن دور الأمين العام بموجب القرار ١٩٦٨/٢٥٣ ثانوى بمعنى أن تقاريره تعد وثائق لعمل لجنة مجلس الأمن. أنظر روزييه، الجزاءات الاقتصادية ضد روديسيا، مرجع سابق، ص ٤٣.

(35) المرجع السابق، ص ٩٣-٩٤.

(36) الكتاب السنوى للأمم المتحدة، مجلد ٢٢، ١٩٦٨، ص ١٣٩.

(37) S/11178, 3.1.1974, PP. 4, 35.

(38) فالأمين العام هو عادة جهاز التنسيق بين الدول وأجهزة المنظمة وهو الذى اضطلع وحده لهذه المهمة بصدد روديسيا حتى مايو ١٩٦٨ وهو تاريخ إنشاء لجنة الجزاءات. وفى عام ١٩٥١ كلفت لجنة الإجراءات الإضافية المنشأة بموجب قرار الاتحاد من أجل السلم، بتلقي تقارير الحكومات حول تنفيذ الحظر الذى أوصت به الجمعية العامة فى ١٨/٥/١٩٥١ ضد الصين الشعبية وكوريا الشمالية L.Dubois, op.cit., P. 135. وقد سبق أن أشرنا إلى أن مجلس الأمن أنشأ عام ١٩٧٣ لجنة خاصة بناميبيا مهمتها متابعة الجزاءات المقررة ضد جنوب افريقيا بسبب سياستها فى ناميبيا وهى تشبه إلى حد بعيد لجنة الجزاءات بشأن روديسيا، ويمكن أن نشير أيضا إلى لجنة تصفية الاستعمار التى تقوم بدور مماثل إزاء كل من الجمعية والمجلس، راجع وسائل الأمم المتحدة فى متابعة قرارات المجلس والجمعية

H.G.Schermers, International Institutional Law في بصدد مسائل حفظ السلم في Vol. II. Op.cit., P. 566- 567.

(39) تشكلت في منظمة الدول الأمريكية لجنة مؤقتة لمتابعة الجزاءات ضد الدومينيكان عام ١٩٦٠ وقد سبقت الإشارة إلى لجنة الجزاءات في الكمنولث كما توجد في منظمة الوحدة الأفريقية لجنة مماثلة، وعندما كانت الدول الغربية تفرض حظر تصدير المنتجات الاستراتيجية إلى الكتلة الشيوعية، أنشأت لجنة التنسيق الشيوعية Co-Com لجنة خاصة بالصين الشعبية Chincom وذلك في سبتمبر ١٩٥٢م لتنسيق الحظر ضد الصين الشعبية وكوريا. وبدأت لجنة Co- Com عملها في يناير ١٩٥٠ ثم عهد إليها اختصاص لجنة الصين الشعبية وانتهى عملها كلية في ١٩٥٧/٩/٢١، راجع: L.Dubouis, op.cit., PP. 35-137.

(40) سنعد فيما بعد مقارنة سريعة بين لجنة الجزاءات في العصبة ولجنة الجزاءات الخاصة بروديسيا.

(41) المرجع السابق ص ٣٥، ٢٠-٤٠.

(42) يستخدم الصندوق في دفع نفقات الخبراء وتشجيع المؤسسات والهيئات على الإبلاغ عن انتهاكات الجزاءات ووسائل التهريب من تطبيقها بالضافة إلى وجوه الإنفاق التي تراها اللجنة متفقة مع أهداف القرار ١٩٦٨/٢٥٣ وتكون حصيلة الصندوق من المساهمات الاختيارية وأثمان المبيعات التي تضبط مخالفة للجزاءات، راجع تقرير اللجنة المقدم للمجلس بتاريخ ١٩٧٤/١/٣، مرجع سابق ص ١٧.

(43) المرجع السابق.

(44) المرجع السابق ص ٢٠-٤٠.

(45) Conference des Etats Membres de la S.D.N.pour l'application de l'article 16.

(46) راجع الجزء الخاص بالعصبة من هذه الدراسة.

(47) فهي أسمى من مركز الأمين العام استنادا إلى مركز الجهاز الذي أنشأها، أنظر جان كومباكو، ص ٣٣٣.

(48) راجع تقرير اللجنة السادس. مرجع سابق ص ٦، ٢٠، ٣٣، ٣٤.

(49) ففي ١٩٧٢/٩/٢٩ اتخذ مجلس الأمن القرار رقم ٢٣٠ الذي طلب فيه من اللجنة أن تحدد نوع العمل الذي يمكن اتخاذه لزاء جنوب أفريقيا والبرتغال للصلارخ والممن لتتفيذ الجزاءات ضد نظام إبان سميث. ونظر المقترحات المقدمة للمجلس بشأن توسيع نطاق الجزاءات وتحسين فاعليتها. المرجع السابق ص ١٣. وكان المجلس قد درج في عدة قرارات (رقم ١٩٦٨/٢٥٣، ١٩٧٠/٢٧٧... الخ) على أدانة البرتغال وجنوب أفريقيا لهذا السبب.

(50) غير أنه يمكنها أن تلتفت نظرها إلى مثل هذه المخالفات. راجع الأمثلة على ذلك في تقرير اللجنة المقدم لمجلس الأمين وثيقة رقم S/11178 السابقة الإشارة إليها صفحة ٨.

(51) أنظر المرجع السابق، صفحة ١٠.

(52) جان كومباكو، مرجع سابق، ص ٣٣٣-٣٣٤.

(53) أشار القرار ٢٥٣ إلى أنه يتعين على الدول أن تتخذ كل الإجراءات الممكنة لمنع رعاياها أو المقيمين على أقاليمها من المساعدة على الهجرة إلى روديسيا (فقرة ٨) وجاء بالفقرة ٣ من القرار ٢٧٧ أن المجلس يطلب من كل الدول الأعضاء أن تتخذ على المستوى الوطني الإجراءات المناسبة لضمان عدم الاعتراف بنظام روديسيا وحث الفقرة ٤ من القرار ١٩٧٢/٣١٤ الدول جميعا على إتيان ما من شأنه أن يسهل استيراد السلع المحظورة من روديسيا، وفي الفقرة السابقة من القرار رقم ١٩٧٣/٣٢٨ طلب المجلس من كل الحكومات أن تتخذ إجراءات صارمة لضمان الامتثال الكامل من قبل كل الحكومات أن تتخذ إجراءات صارمة لضمان الامتثال الكامل من قبل الأفراد والمنظمات الواقعية في اختصاصاتها لسياسة الجزاءات ضد روديسيا وطلبت الفقرة ٣٦ من القرار ٣٣٣ لعام ١٩٧٣ من الدول أن تلغي فوراً زى تشريع يسمح باستيراد معادن ومنتجات أخرى من روديسيا. وطلب القرار من الدول أن تصدر وتنفذ على الفور تشريعا يتضمن عقوبات صارمة على الأشخاص الطبيعية والاعتبارية التي تهرب من الجزاءات، ويحظر على شركات التأمين تغطية الرحلات الجوية أو الأفراد والشحنات البحرية إلى روديسيا.

(54) ولذلك أعلنت الفقرة ٣ من القرار ٣١٤/الصادر في ٢٨ فبراير سنة ١٩٧٣ أن أي تشريع يسمح بشكل مباشر أو غير مباشرة باستيراد سلع من روديسيا مما يحظره القرار رقم ١٩٦٨/٢٥٣ Would undermine sanctions and would be contrary to the obligations of states.

(55) أكدت ذلك المحكمة الدائمة للعدل الدولي في قضية اللوتس وأخذت بهذا المبدأ الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، راجع: J.E.S. Fawcett, the Application of the European Convention on Human Rights, Oxford University Press, 1969, P. 262.

(56) مثل ألمانيا الغربية التي كانت تبلغ عن انتهاكات وتتهم بخرقها للجزاءات كما طلب منها اتخاذ إجراءات معينة تطبيقا للجزاءات مثلما رفضت السماح للاعبين روديسيا بالاشتراك في دورة ميونخ الأولمبية عام ١٩٧٢ بناء على ملاحظات لجنة الجزاءات بصدد محاولات التحايل للاشتراك فيها. روسو مرجع سابق، ص ٢٨٥-٢٨٨. ويرى روسو أن ألمانيا كانت تمالي الدول الأفريقية عندما أعلنت في ١٩٧٣/٨/٢٣ أنها تتظر في تشديد الإجراءات التجارية ضد روديسيا لكسب أصواتها في الجمعية العامة حيث قبلت عضوا في

١٨/٩/١٩٧٣ نفس المرجع، ص ٢٨٢-٢٨٣ وكانت ألمانيا الغربية أول من أعلن عن عزمه على الاشتراك في الجزاءات وذلك في ١٨/١٢/١٩٦٥ ولكن الإحصاءات تشير إلى الانخفاض المستمر من ١٩٦٥/١٩٧٣ في وارداتها من روديسيا وإلى تقلب حجم صادراتها إليها في نفس الفترة، U.N.Security Council S/115941/ Add.3. op.cit., PP. 41-44 S/10852/ Add.1 (31.12.1972) PP. 29- 52.

(57) ايزمان، مرجع سابق، ص ٤١.
(58) المرجع السابق، ص ٤٣.
(59) ايزمان، مرجع سابق، ص ٤٢.
(60) راجع تفاصيل ردود الدول في جدول ورد في المرجع السابق ص ٦٠-٧٠.
(61) المرجع السابق، ص ٦٥.

(62) راجع جدولاً بتفاصيل الردود في المرجع السابق، ص ٧٦-٨٠.
(63) ولكن لجنة الجزاءات أعلنت أن ١٣ منها تحتفظ بعلاقات تجارية مع روديسيا ومنها السعودية والعراق وتزانيا وتونس والبرتغال. أنظر المرجع السابق ص ٨١.
(64) هي السعودية والعراق وملاوي والنيجر وتزانيا وأوغندا، المرجع السابق.
(65) استناداً للمادة ٥٠، كما تقدمت دول لاعانتها هي الدنمارك وأثيوبيا وفلندا ومدغشقر والسويد، تنفيذاً لقرارات المجلس.

(66) راجع تفاصيل ذلك وأسماء الدول في: Ibid. op.cit., 82-83
(67) ومما يذكر أن نصف أعضاء الأمم المتحدة لم يقدم أية معلومات إحصائية.
(68) Ch.Rousseau, op.cit., P. 295.

(69) راجع انتهاكات الولايات المتحدة الصريحة خاصة بتشريعات من الكونجرس لقرارات الجزاءات في تقرير اللجنة الخاصة بالجزاءات وثيقة رقم S/11178 بتاريخ ٣ يناير سنة ١٩٧٤ الذي يلخص تقاريرها السابقة. ومنه يتضح (ص ٢٥-٢٦) أن روديسيا كانت تحتفظ بمكتب إعلامي في واشنطن ومكتب طيران في نيويورك وأن كان المندوب الأمريكي في اللجنة (الاجتماع رقم ١٧٠) قد ادعى أن المكتب الإعلامي سجل لدى السلطات الأمريكية في ٣ فبراير سنة ١٩٦٦ لنشر الأفلام والأدب وهو يخاطب الجماعات والأفراد أما مكتب الطيران فلم يسمح له ببيع تذاكر أو إجراء الحجز.

(70) تجدر الإشارة إلى التزام فرنسا بريطانيا بقرارات المجلس وهو ما سجلته إحصاءات التجارة بينهما وبين روديسيا. أنظر ص ٤١ من تقرير لجنة الجزاءات السابع وكان الكونجرس الأمريكي قد أصدر تشريعاً في ١ يناير ١٩٧٢ يبيح استيراد معادن من روديسيا

منتها صريح قرارات المجلس ولذلك وضعت الفقرة الثالثة من القرار رقم ١٩٧٣/٣٣٣ خصيصاً للإشارة إلى هذا العمل، واعترف المندوب الأمريكي بجميع الانتهاكات الأمريكية لقرارات المجلس، راجع بشكل خاص صفحات ٥، ٩، ١٠ من التقرير المذكور، وقد قفزت السورادات الأمريكية من روديسيا إلى الضعف من ١٩٦٥-١٩٧٣ (من ١٤ مليون دولار إلى حوالي ٢٦ مليوناً من الدولارات) أما الصادرات فقد انخفضت تماماً، راجع تقرير لجنة الجزاءات السابع الصادر في ٧ مايو ١٩٧٥، مرجع سابق، ص ٤١.

P.Jessup, Modern Law of Nations, 1968, op.cit., P. (71)

Andrew Boy op.cit., P. 252. (72)

(73) راجع صصور كل ذلك وغيره من نماذج تطبيقات الدول للجزاءات في تقرير اللجنة الصادر في ٣١ ديسمبر ١٩٧٢.

(74) تطبيق بريطانيا UK, Trading with Enemy Act 1939 Uk.Southern Rhodesia (Petroleum) order 1965, Southern Rhodesia (Prohibition) export and Import order 1966.

(75) وتطبيق الولايات المتحدة: US, Trading with the Enemy Act 1950, Ch. Rousseau, op.cit., P. 283.

(76) فاوست، قرارات المجلس بشأن روديسيا، مرجع سابق، ص ١١٠.

(77) من ذلك ما كانت تعلنه السلطات الروديسية نفسها، فقد أعلنت أن صادراتها عام ١٩٦٩ زادت بنسبة ٤٠% عن عام ١٩٦٨ أما وارداتها فانخفضت قليلاً عام ١٩٦٩. ووفقاً لتقرير لجنة الجزاءات المنشور في ١/٣/١٩٧٤ بلغت الصادرات الروديسية ٤٩٩ مليون دولار عام ١٩٧٢ مقابل ٣٨٨ مليون دولار عام ١٩٧١ وبلغت الواردات ٤١٧ مليوناً مقابل ٣٩٧ مليوناً من الدولارات في نفس الفترة أنظر شارل روسو في المجلة العامة للقانون الدولي. مرجع سابق ص ٢٩٥ ص ٥٩ وجاء في تقرير لجنة الجزاءات عن النصف الأول من عام ١٩٧٠ أن واردات روديسيا وصلت عام ١٩٦٩ إلى ١١٥ مليون جنسية استرليني مقابل حوالي ٢١ مليون عام ١٩٦٨، كما بلغت الصادرات ١٤٠ مليوناً مقابل ٥، ١٠٦ مليون عن نفس الفترة (لكنها لاحظت أن المعلومات المنشورة لا تعطي سوى خمس التجارة الفعلية ولا يعتمد عليها)، ويؤكد نفس النتيجة تقرير لجنة الجزاءات الصادر في ٧ مايو سنة ١٩٧٥، مرجع سابق، ص ٢ وما بعدها.

Williams M.parsonage, Briain and Rhodesia, the Economic (78) Background to Sanctions, World Today, Sept, 1973 PP. 387- 388.

Dennis Austin, Sanctions and Rhodesia, world today, March, (79) 1966, P. 107. 113. J.S.Banis, Rhodesia and the United Nations, Journal of African and Asian Studies, August, 1968, P.16.

(80) رالف زاكلين، مرجع سابق، ص ٦٥-٦٧.

(81) ولا يعني تحمس بريطانيا للجزاءات أنها صادقة النية في إسقاط النظام العنصرى، إذ يرجع ذلك الحماس إلى عدة أسباب منها أنه نتيجة لضغوط الدول الأفريقية ورغبة منها في تبرير موقفها أمام الراى العام العالمى، خاصة وأنها لم تخسر كثيرا بهذه السياسة من الوجهة التجارية وأن ما تخسره تجاريا لا يقلس بما تكسبه سياسيا، بل أن بعض الدراسات تؤكد أن رفع الجزاءات سوف يعود بالضرر تجاريا على بريطانيا وبالإضافة إلى ذلك فإن بريطانيا مطمئنة إلى تسبب نظام الجزاءات بل أنها كانت لا تعرف بالتحديد عند اقتراح هذا النظام هدفا من ورائه. أنظر أوستن، مرجع سابق، ص ١١٢-١١٣ بينز، مرجع سابق ص ٣-٥-١٦، أندرو بويد، مرجع سابق، ص ٢٣٢، ٢٣٣.

(82) راجع تفاصيل ذلك: فى شارل روسو، مرجع سابق، ص ٩٦-١٠٠.

(83) راجع تفصيل موقف الدولتين فى ايزمان، مرجع سابق، ص ١٠٣-١٠٨.

(84) Margaret P. Doxey, the Rhodestion Sanctions Experience, Y.B.W.A. vol 25, PP. 155- 156.

(85) للإطلاع على تفاصيل هذه النقطة راجع : ايزمان، مرجع سابق ، ص ١٠٣-١٠٨.